أزمة "الجبهة الشعبية" ومأزق اليسار التونسي: مقابلة مع رياض بن فضل

حاوره منير مراد

قبيل الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها والانتخابات التشريعية ببضعة أشهر، في اخر شهر ماي 2019 تحديدا، اشتد الصراع بين مختلف مكوّنات "الجبهة الشعبية لتحقيق أهداف الثورة" وأدى الى انقسامها الى "ائتلاف الجبهة الشعبية" و"ائتلاف الجبهة". تمكنت "الجبهة الشعبية لتحقيق أهداف الثورة" من الإحرازعلى المرتبة الرّابعة في الانتخابات التشريعية سنة 2014 (15 مقعد من 217 في البرلمان) وتمكّن مرشحها الى الانتخابات الرئاسية حمه الهمامي من التّحصّل على المرتبة الثالثة بقرابة 8% من الاصوات. نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية 2019 كانت كارثية لشقّي "الجبهة الشعبية" اذ لم يتمكن إلا نائب واحد من الترشّح الى البرمان، بينما لم تتجاوز نسب المرشحين للانتخابات الرئاسية 1% من الاصوات.

في هذا الصدد انجزت هذه المقابلة مع السيد رياض بن فضل المنسق العام للقطب الحداثي التقدمي (القطب)، أحد مكوّنات الجبهة الشعبية منذ سنة 2013. تطرّءنا في هذه المقابلة الى ثلاثة محاور: أوّلا تاريخ الجبهة الشعبية واليسار في تونس بصفة عامة، ثانيا أسباب أزمة وانشقاق الجبهة الشعبية، وأخيرا اليسار التونسي في الانتخابات في سنة 2019 أين تحدّثنا ايضا عن موقف اليسار من حزب التيّار الديمقراطي ومن الفائز في الانتخابات الرئيسية قيس سعيد.

ماهي أهم التيارات التاريخية في اليسار التّونسيّ؟

اليسار التونسي يسار منغرس في تاريخ الحركة الوطنية التونسية. يمكن أن نقول أنّ اليسار التونسي بدأ سياسيا بتكوين الفرع التونسي للحزب الشيوعي الفرنسي في العشرينات. تحولت هذه الخلايا فيما بعد الى الحزب الشيوعي التونسي في مؤتمر الحزب الشيوعي التونسي في نهاية الثلاثينات الذي انعقد في أريانة وتكوّن الحزب الشيوعي التونسي بقيادة علي جراد، نقابي، سياسي وطني. وقبل ذلك، نشوء الحزب الشيوعي التونسي سبقه نشوء الحركة النقابية التونسية وأسسها محمد علي الحامي في أواسط العشرينات وتغذّى الحزب الشيوعي التونسي والحركة اليسارية بصفة عامة، التي كانت موجودة كذلك بوجود الفرع التونسي من الفرع الفرنسي للأممية العمالية الذي هو (أصبح فيما بعد) الحزب الاشتراكي. إذا اليسار التونسي كان قسما مرتبطا بالأممية الشيوعية والحزب الشيوعي الفرنسي، ومثل ما قلت لك أخذ استقلاليته نسبيا في مؤتمر أريانة، وقسم آخر وهو الحزب الاشتراكي، الفرع التونسي للحزب الاشتراكي الفرنسي الذي لم يكن عنده نفوذا كبيرا. النفوذ الاساسي في اليسار كان عبر الحركة النقابية، التي تطورت فيما بعد وأصبح اسمها الإتحاد النقابي التونسي التي كانت

قريبة جدّا من الحزب الشيوعي التونسي والنقابة التاريخية الذي سيكوّنها عدد كبير من النقابيين على رأسهم فرحات حشاد (الله يرحمه) الاتحاد العام التونسي للشغل. والعلاقة بين اليسار التونسي والاتحاد العام التونسي للشغل كانت علاقة عضويّة. تاريخيا كان الارتباط قويّا جدّا الى فترة ما، إلى أن انضم الإتحاد النقابي التونسي الذي كان قريب جدّا من الحركة الشيوعية التونسية الى الاتحاد العام التونسي للشغل. بقيت الحركة اليسارية أساسا حركة يمثلها الحزب الشيوعي التونسي وقطاعات هامة من الحركة النقابية التونسية.
في بداية أواسط الستينات وفي انسجام عام دولي، بدأت حركات شبابية وحركات طلابية تتأطر ومثلت تيارات جديدة على يسار الحركة الشيوعية التونسية، بدأت ب "تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي في تونس" و بعد تحولت الى "بربسبكتيف العامل التونسي". وهي حركات كان طابعها أساسا ماويا، فلسفيا وسياسيا، وكانت تعتبر نفسها على يسار الحزب الشيوعي التونسي، الذي كانت تقيمه كحزب تحريفي. ولعبت هذه الحركات دورا مهما في الحراك الثقافي أساسا في الجامعة التونسية للسينمائيين الهواة، في الجامعة التّونسيّة لنوادي السّينما وفي الجامعة. بعد محاولة الانقلاب العسكري ضد بورقيبة، اغتنم النظام هذه الفرصة ليجمد الأجود القانوني للحزب الشيوعي التونسي. دخل الحزب الشيوعي التونسي وقيادته في السرية، قسم منهم انطلق وغادر تونس وعاش في براغ وتقلص نفوذ الحزب الشيوعي التونسي، فأصبح نفوذه أساسا في الجامعة ووجوده النقابي كان بالأساس في نقابة التعليم العالي، الذي كان فيها عددا كبيرا من أعضاء الحزب ومناصريه. في نفس الخضم، بدأت الحركات، أساسا العامل التونسي، تطال الشباب في الاوساط الجامعية وتمّ اعتقال عدد كبير من كوادرها. وفي أواسط الستينات وبداية السبعينات كانت هناك سلسلة من المحاكمات لمنظمة العامل التونسي بربسبكتيف. وخرج من بربسكتيف عدد كبير من كوادر اليسار التونسي، الحركة الحقوقية التونسية، الرابطة التونسية لحقوق الانسان، عدد كبير من كوادرها كانوا من أعضاء العامل التونسي. ومع الوقت، عرفت الحركة ذروة في اواخر الستينات وخاصةً في 68 مثل ما كان الحال في ألمانيا، في فرنسا، في الولايات المتحدة وفي اليابان، مع نشاط مكثف للحركات الطلابية الحركات اليسارية التي تعتبر نفسها ثورية مقارنة بالأحزاب الشيوعية "التقليدية". ولكن هذه الحركات اليسارية وصلت الى طريق مسكّر، مسدود، واكثريتها انخرطت في العمل الجمعياتي، العمل النقابي، العمل الحقوقي، ما عدا المجموعة التي كان يقودها حمة الهمامي مع بعض الرفاق والرفيقات من العامل التونسي، كوّنوا حزب العمال الشيوعي التونسي، "العمال" ليكون مفارق للحزب الشيوعي التونسي. كان عندنا في الساحة السياسية حزب شيوعي وحزب يعتبر نفسه حزب شيوعي ثوري، اضافة العمال لكي تفرز الناس بين حزب العمال الذي كان عنده أرضية ماوية أساسا وكان مبني على نظرية العوالم الثلاث والحزب الشيوعي التقليدي.

في نفس السياق، الحراك الوطني العربي القومي كان عنده أيضا نفوذ في تونس وبدأت الحركات القومية تتمركس، يعني بدأوا يأخذوا من الفكر الماركسي وصار هناك مزج ما بين الفكر الماركسي والفكر القومي وبدأت حركات من نمط الشعلة، الذين يعتبرون أنفسهم يساريين قوميين وبعضهم يقول بكل صراحة نحن ماركسيين عرب. وعشنا الحركة هذه في حركة القوميين العرب في المشرق، التي بدأت قومية وتمركست وأعطت نشوء للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية (لتحرير فلسطين) وكل حركة منهم كرّست انتمائها للفلسفة الماركسية بطريقة ما. في تونس الشعلة حركة يسارية طابعها القومي واضح ولكن تمركست مع الوقت.

الخلافات هذه كلها كانت موجودة اساسا في الحراك الطلابي، يعني النفوذ للحركات اليسارية وغالب الوقت اقصى اليسار كان موجود في الحقل الجامعي الطلابي والتنظيمات الطلابية هذه كلها، ان كانت تروتسكية (النقابيين الثوريين)، او كانت ماركسية قومية وطج (الوطنيين الديمقراطيين في الجامعة) ثم بعد وطد (حزب الوطنيين الديمقراطيين)، او اتحاد الشباب الشيوعي، الشيوعيين الثوريين، الحقل الاساسي لنموّهم ولصراعاتهم الايديولوجية السياسية كان في الجامعة. مع الوقت، تحت القمع، هذه التيارات بدأت تتقلص واساسا التيارين الذين بقوا في الساحة على نطاق اليسار الماركسي هو تنظيم الوطد وتنظيم حزب العمال الشيوعي التونسي الذي فيما بعد أصبح اسمه حزب العمال وحذف الشيوعي التونسي. هذا على نطاق التيار الماركسي، وطبعا كان موجود الحزب الشيوعي التونسي الذي عمل مراجعات فكريّة وايديولوجية كبيرة واعقد مؤتمرا وغيّر اسمه من الحزب الشيوعي التونسي الى حركة التجديد و "تعقلن" وخلّى مجال كبير بينه هو كيسار اصلاحي ذو جذور ماركسية، ولكن تحمل مسؤوليته كحزب اصلاحي، وبين اليسار الراديكالي. ما بين اليسار الراديكالي الذي كان يمثله أساسا في العائلة الماركسية الوطد وحزب العمال الشيوعي، والحزب الشيوعي الذي أصبح اسمه التجديد بقي فضاء لم يستغلّه أحد.

ماهي أهم الخلافات التاريخية في صلب اليسار التّونسيّ؟

الخلافات كانت أساسا ايديولوجية أكثر منها عملية. حزب العمال التونسي كان يقيّم إنّ عدائه الايديولوجي مع حركة النهضة، أو ما كان يسمّى بحركة الاتّجاه الاسلامي، ثانوي، وتناقضاته مع حركة النهضة والاسلام السياسي كانت ثانويّة مقارنة بالتناقض الجوهري الاساسي مع نظام بن علي. وفي هذا المجال حزب العمال الشيوعي التونسي انخرط في اعمال 18 أكتوبر (2005) وعمل على تكوين جبهة عريضة، انخرط فيها عدد كبير من قوى يسارية، قوى اصلاحية، قوى حقوقية، ورفض الوطد والحزب الشيوعي التونسي (التجديد) الالتحاق في هذه الجبهة، الذي كان فيها نجيب الشابي، كان فيها قوميين عرب كذلك. والخلاف الآخر هو حول قضية الحريات الفردية، بصفة عامة، هذا اليسار لم يكن يعطي اولوية كبيرة للحريات الفردية، هذه مشكلة أخرى كبيرة. وهذا اليسار، الذي يعتبر نفسه ماركسي كان متواجد في ساحة سياسية تواجد فيها خط قومي عروبي، عروبي ناصري وعروبي بعثي، والبعث كان بمشتقاته الاثنين، الخط البعثي العراقي والخط البعثي السوري، ولكن في تونس التواجد للفكر وتنظيم البعث كان أساسا الخط البعثي العراقي. وكان هناك أيضا قوى أخرى تتواجد بتونس وكانت أساسا تتمركز في الحراك الطلابي وفي بعض النقابات (البريد)، الذي هي القوى التروتسكية الموالية للأممية الرابعة. وهذا المزيج اليساري القومي، التروتسكي، الاصلاحي... فهم في حقبة تاريخية ما، في فترة ما، انّ تناقضاته بين بعضه أصغر من تناقضه الاساسي مع السلطة.

هل بإمكانك العودة إلى ظروف وأسباب تكوين "الجبهة الشعبية لتحقيق أهداف الثورة"؟

بدأت محاولات لتوحيد اليسار واساسا حول شعار إسقاط الحكومة، حكومة محمد الغنوشي (جانفي ـ فيفري 2011)، التي كانت حكومة تجمعية بالأساس، ومن أجل مجلس تأسيسي. بدأت لقاءات تنظم ولكن الحوصلة والجهود لتتكوّن جبهة توحّد اليسار التونسي بكل تلويناته تكرّست في أكتوبر 2012. لماذا في أكتوبر 2012 وليس قبل؟ لأنّ ما بين الثورة 14 جانفي 2011 وأكتوبر (2012)، صار حدثا قلب كل المعطيات، الذي هو انتصار النهضة في الانتخابات التشريعية من أجل تكوين مجلس تأسيسي وطني. وقتها اليسار بكل تلويناته حسّ بالخطر، مكاتبه كانت تحرق، مهرجانات اليسار كانت تهاجم من طرف روابط حماية الثورة ومن طرف

الحزام الصديق للنهضة وضرورة الوحدة أصبحت ضرورة واقعيّة واتّفقت كل هذه القوى رغم كل اختلافاتها العديدة، مثل ما قلت لك، قوميين عرب، بعثيين، على ناصريين، على ماركسيين ماويين على نمط الوطد، على ماركسيين ماويين نمط حزب العمال الشيوعي، اتّفقوا على الدخول في تجربة توحيدية موحدة التي هي الجبهة الشعبية التي تكونت في أكتوبر 2012. نحن في حزب القطب التحقنا بالجبهة الشعبية في ماي 2013 بعد ما انفصلنا عن المسار، حزب المسار الذين كنّا طرف في تأسيسه. وخلافنا مع رفاقنا في المسار كان حول ضرورة بناء يسار ديمقراطي بديل، قادر يطرح نفسه كبديل للسلطة، بديل جدّيّ للسلطة، من أجل إسقاط حكومة علي لعريّض، حكومة الترويكا. الخلاف مع رفاقنا في المسار، ورثاء الحزب الشيوعي التونسي وحركة تجديد كان حول التوقيت نحن قلنا "نكبّرو المسار ليكون بديل جدّي و يربّي الرّيش"، يعني يتقوّى، ورفاقنا في التجديد كان موقفهم مخالفا و دخلوا في تحالف الاتّحاد من أجل تونس في تحالف مع نداء (تونس)، وإلّي صار صار. في الاخير المسار في الانتخابات التشريعية التي صارت في 2014 جاب صفر مقاعد ونحن بقينا من أوت 2012 حتى ماي 2013 لنأخذ القرار ودخلنا في نقاشات مع رفاقنا في الجبهة الشعبية وانخرطنا فيها. عندما انخرطنا في الجبهة الشعبية كانت صارت حادثة مهمة، كبيرة، كارثة وطنية، التي هي استشهاد شكري بلعيد، أمين حزب الوطد الموحّد. وهذه الضربة كانت ضربة مؤلمة جدّا لليسار التونسي، وبعدها في الصيفية مثل ما تعرف صار اغتيال الرفيق الحاج محمد البراهمي، أمين عام التيار الشعبي، الذي هو خط قومي ناصري، وهذه الضربة أيضا وجعت الجبهة ولكن برهنت للشارع التونسي أنّ التيار الفكري الذي يواجه بصرامة حركة النهضة هو الجبهة الشعبية، وهذه الصرامة وهذه المواجهة كلّفت الجبهة الشعبية اغتيال اثنين من امنائها العامين على سبعة. دخلنا معركة الرحيل وكنّا في الجبهة الشعبية العمود الفقري التنظيمي لعملية الرحيل. يعني المظاهرات الكبرى شاركت فيها قطاعات هامة من المجتمع التونسي وأساسا النساء الذين لعبن دورا مركزيا في اسقاط حكومة علي لعريّض وفي الحشد الجماهيري وكذلك قوى اصلاحية، قوي يمينية حداثية، كانت معركة حداثيين ضد إسلام سياسي. ولكن العمود الفقري التنظيمي لمعركة الرحيل التي انتهت بإسقاط حكومة علي لعريّض كانت الجبهة الشعبية. دخلنا في معركة الانتخابات التشريعية وبفضل دورنا في معركة الرحيل واستشهاد الأمناء العامين، شكري ومحمد (الله يرحمهم)، تحصلت الجبهة الشعبية على 15 مقعد في مجلس نواب الشعب وتمكّن رفيقنا حمه (الهمامي) الناطق الرسمي ان يكون الرجل الثالث في الانتخابات الرئاسية بما يقارب 8% من الأصوات. أول غلطة قام بها اليسار، الجبهة الشعبية تحصلت في انتخابات خريف 2014، في الانتخابات التشريعية فيما يقارب 3% من الأصوات، وحمه تحصل على 8%، يعني الجبهة الشعبية في الانتخابات الرئاسية خرجت من المربع التاريخي لليسار الراديكالي التونسي وبدأت تتقدم، تعض في قطاعات اجتماعية شبابية مثقفة لم تكن عندها استعداد للتّصويت لمرشح يساري راديكالي. لسوء الحظ ولأنّ الاحزاب المكوّنة للجبهة الشعبية كان فكرها أن الجبهة الشعبية هي cartel de partis، مجمّع أحزاب، وكل المحاولات من اجل تجاوز الجبهة شعبية كمجمّع أحزاب لتكوّن حزب موحد لليسار فشلت لأنّ طرفين أساسيين الذين هما الوطد و(حزب) العمال في نهاية المطاف لم تكن لهم إرادة تحوّل الجبهة الشعبية الى حزب موحد.

قبل ان نحكي على الخلاف في الجبهة الشعبية. كيف تقيّم أداء الجبهة الشعبية في الخمس سنوات الاخيرة: في البرلمان، على الساحة السياسية وأيضا في الشارع والتحركات الاحتجاجية؟

الجبهة الشعبية دخلت البرلمان بكتلة محترمة، 15 نائب، وناطقها الرسمي حمه الهمامي كان الرجل الثالث في الانتخابات الرئاسية، ولم ننتفع من هذه القفزة النوعية، من هذا الاختراق الثقافي الاجتماعي الشعبي، وتقلص دور الجبهة مع بقاء الفكر الجامد الذي كان موجودا ما قبل إنشاء الجبهة الشعبية ولم نتحرك بكل جدية. في التقييم، قدّمت كتلة الجبهة الشعبية مبادرتين تشريعيتين، واحدة تعنى بتنديد التطبيع وتجريمه والاخرى كانت تعنى بقانون 52، المعروف بقانون "الزطلة". المشروع الذي قدمته الجبهة الشعبية حول القانون 52 كان أكثر رجعية من مشروع الحكومة، كان مشروعا محافظا. نحن في حزب القطب قدمنا مشروعا حول قانون "الزطلة"، كان أكثر انفتاحا واهتماما بمشاكل الشباب، ونحن في القطب في الانتخابات التشريعية في 2019 طالبنا بعدم تجريم استهلاك "الزطلة" نهاية، يعني تطورنا في هذا المجال.

أداء الكتلة لم يكن في مستوى التحديات المطلوبة من الجبهة ومقارنة وبكل موضوعية، الاخوة في مجموعة التيار الديمقراطي، لم يكن لهم الامكانية ليكوّنوا كتلة، أصدقائنا نعمان (العش)، سامية (عبو) وغازي (الشواشي) دورهم البرلماني كان أكثر فعالية بكثير من دور الجبهة. ومثل ما قلت لك انحصر دور الجبهة لمدة خمس سنوات في نطاق المبادرات الشعبية بتقديم مبادرتين. قدّمنا في 2015 مشروع بديل لقانون المالية، ولكن هذه المبادرة الطيّبة انحصرت على سنة واحدة ولم نقدم مشروعا بديل لقانون المالية بعد 2015.

على النطاق النقابي كانت فضيحة، تيارات اليسار القومية أو الماركسية، القريبة من حزب العمال أو الماركسية القريبة من الوطد، كانت تتناحر وتتخاصم في مؤتمرات النقابات للاتحاد العام التونسي للشغل. وعديد من المرات الخلافات الداخلية النقابية لفصائل الجبهة الشعبية مكّنت قوى سياسية معادية للجبهة الشعبية من أن تتحصل على مواقع في قيادة النقابات القاعدية أو حتى المركزية. في الحركة الطلابية، كارثة وكارثة. في الاتحاد العام التونسي للشغل لم يكن لنا في الجبهة الشعبية خط موحد، لم يكن لنا قطاع نقابي موحد، وعلى نطاق الحراك الطلابي وبالأساس في الاتحاد العام لطلبة تونس كانت الكارثة أدنى بكثير وأخطر بكثير وعشنا انقسامات كبيرة ما فسح المجال للاتحاد العام التونسي للطلبة، نقابة النهضة، ان تستولي على أغلبية المكاتب الطلابية بجامعات في التراب التونسي، مستفيدة من خلافاتنا داخل الحركة الطلابية وانشقاقاتنا الداخلية.

سوء أداء نقابي عمّالي، كارثة في الاداء النقابي الجامعي، سوء أداء في العمل والمقترحات البرلمانية لمدة خمسة سنوات، وخاتمتها مع الانقسام الانتحاري الذي شق الجبهة الشعبية ابتداء من نهاية يناير/جانفي 2019 والذي تكرّس بنزول الجبهة الشعبية الى انتخابات تحت ثلاث عناوين، حزب الجبهة الشعبية وائتلاف الجبهة الشعبية الذي كان يمثله الوطد ورابطة اليسار العمالي والطليعة، ائتلاف الجبهة المكوّن من حزب العمال، التيار الشعبي، حركة البعث، الحزب الشعبي للحرية والتقدم، والوطد الاشتراكي، وعرض سياسي ثالث الذي هو حزب القطب، الذي قرر من بداية الازمة الدخول في مساعي حميدة لتوحيد الصف ولرجوع الوحدة بين الطرفين، والذي قرر من أول يوم عدم الدخول في الانشقاق والالتحاق بأي طرف من الطرفين. الجبهة في منظور القطب كانت جبهة موحدة وإذا انشقت الجبهة، لن يكون للقطب ان يختار ما بين هذا وهذا.

في نهاية المطاف، العرض السياسي للجبهة الموحد في سنة 2014 أنتج 15 نائب، العرض السياسي المنقسم أنتج نائب واحد. في الحوصلة تجربة الجبهة الشعبية، التي فتحت أفق وأحلام عديدة لقطاعات هامة للمجتمع التونسي، للشباب التونسي، اندثرت وعلينا اليوم مراجعة جديّة لهذه التجربة بسلبيّاتها وإيجابيّاتها.

في تقديرك ما هو أساس الخلاف الذي أدى الى إنقسام "الجبهة الشعبية لتحقيق أهداف الثورة"؟

الاطراف المكونة للجبهة الشعبية تعرف بعضها البعض، هناك أطراف تعرف بعضها منذ ثلاثين سنة، القوميين، الوطد، وطج سابقا، حزب العمال، يعني عندما دخلنا الجبهة وعندما تكونت الجبهة بالأساس، تكونت على أرضيّة حد أدنى، تتمثل في مواجهة الرّدة الرجعية التي تسلمت السلطة ديمقراطيا في انتخابات أكتوبر 2011. لا أحد كان بصير أو أعمى وكل الناس كانت تعرف بعضها وتموقعها الايديولوجي والسياسي. نحن كقطب دخلنا للجبهة في ماي 2013 في الندوة الوطنية، كنّا داخلين على أرضيّة حد أدنى. إسمها كان على جسمها، الجبهة الشعبية لتحقيق اهداف الثورة: سيادة وطنية، كرامة وطنية، تعليم ديمقراطي. كان عندنا برنامج حزبي سياسيي محترم. ولكن بعد خوض الانتخابات التشريعية والرئاسية كان هناك احترازات قوية من كل أطراف الجبهة دون استثناء للدخول في بناء هيكل تنظيمي موحد، لا أحكي على هيكل سياسي موحد. نحن عندنا جبهة شعبية، ولكن حزب سياسي يطمح للسلطة يجب ان يكون له ذراع تنظيمي. كل الاطراف في الجبهة لم ترغب في تقوية النسيج التنظيمي للجبهة وكانت تستثمر أساسا كل طاقاتها لأحزابها والجبهة كانت تغذّي الاحزاب والاحزاب لا يغذّون الجبهة. في فترة ما أصبح الرفاق الآخرين في الجبهة، عندما يتكلمون على حزب القطب، يقولون انّه حزب تقني، لماذا تقني؟ لأنّ كل طاقاتنا البشرية، المادية، الاعلامية، كانت مصبوبة لصالح الجبهة الشعبية.

القطيعة التنظيمية وغياب التنظيم الموحد الهيكلي للجبهة جعل قطاعات هامة من جمهور الجبهة اليوم، الذين هم المستقلين، ليس عندهم منابر، لأنّ المنخرطين في الجبهة، الذين هم منخرطين في أحزاب الجبهة، عندهم هياكل يتكلمون فيها على الجبهة، ولكن المستقلين لم يكن عندهم، وأغلبية جمهور الجبهة جمهور مستقل. ال8% الذين أعطوا أصواتهم لحمه الهمامي أغلبيّتهم الساحقة غير منتسبة الى أحزاب الجبهة. غياب الهيكل التنظيمي الموحد للجبهة أقصى، بأتم معنى الكلمة، المستقلين اللاحزبيين الذين كانوا يرون في الجبهة حلم موحد ولم يكن لهم استعداد لأن يدخلوا حزب القطب، أو الوطد، أو حزب العمال... وبدأت القطيعة وبكونه لم يكن هناك هيكل تنظيمي موحد وليس هناك مركز دراسات موحد، وليس هناك قطاع نقابي موحد، قطاع شبابي موحد، قطاع نسائي موحد، وكل حزب له قطاعه النقابي، وحساباته الداخلية تتناقض مع الاحزاب الاخرى. لم نتمكن من بناء أرضية حد أدني تنظيمية تفسح المجال لتشريك عدد كبير من منتسبي الاحزاب وأساسا من اللاحزبيين، وهنا بدأت الأزمة، وبعدها بدأت المشاكل السياسية. لأننا كنا كلّنا من أفق سياسية مختلفة متباينة، ليست لنا أرضية تنظيمية موحدة، والقضايا السياسية الايديولوجية كانت عندها الاولوية وليست لك هياكل تحكي فيها، ترجع المسألة الى خلافات نرجسية بين الاحزاب وبين قياداتها. والغلطة الاساسية حسب تقييمي، هي أنّ الجبهة خسرت المعركة لأنّها لم تكن قادرة أن تبعث الأمل تجاه جمهورها التاريخي وجمهورها الجديد الذي ربحته في الانتخابات الرئاسية مع حمه، لأنّه لم يكن لها هيكل تنظيمي وكانت جبهة شعبية بالاسم ولم تكن جبهة شعبية بالواقع، كانت جبهة كوادر، جبهة نقابيين، جبهة معلمين وأساتذة، جبهة موظفين بصفة عامة، وحتى التركيبة لقيادة الجبهة كانت تركيبة أساسا نقابية، عدد كبير من الأمناء العامين للجبهة الشعبية كانوا متفرغين نقابيا. هذا كلّه خلق قطيعة بين الجبهة كعنوان سياسي قومي جدّا وقاعدة غير موجودة، كانت الجبهة نمرا من ورق، والناس من خارجها كانوا يظنون أن الجبهة عملاق، نمر، وفي الواقع كانت تنظيميا في وضعية هشّة بطريقة لا تتخيّلها الأذهان. وهذا الذي جعل الصراعات السياسية، التي فيها طابع من النرجسية الشخصية والتنظيمية تدمّر وحدة الجبهة ولم يكن لنا هياكل تمكّن من تقليص الأزمة. كل الجبهات السياسة تعيش أزمات، ولكن عندما يكون هناك قواعد وتنظيم وهياكل وفضاء للنقاش الديمقراطي الجماهيري يمكن للمشاكل أن تحلّ.

ولكن عندما بقيت النقاشات والخلافات السياسية تتناقش في حلقات مصغّرة ضيّقة، تولّي النرجسية الحزبية تتعدّى قبل كل شيء وتدمّرت الجبهة وانتحرت سياسيا.

الخلاف حول مسألة المشاركة في الحكم من دونها يمثل نقاشا مهما في الحركة اليسارية في العالم أجمع. يعتبر حمة همامي أن الذي صار في الجبهة الشعبية هو ناجم عن خلاف سياسي في داخلها منذ سنة 2014 متعلقا بموقع الجبهة الشعبية من منظومة الحكم والسلطة. هل تجلى هذا الخلاف في الجبهة الشعبية؟ وكيف ذلك؟

أي حزب سياسي هو فضاء تنظيمي يطمح للسلطة وهذا مشرف ولا نقاش فيه. تكوين الجبهة الشعبية، يعني الذراع الاساسي لديناميكية وحركية الجبهة الشعبية كانت الاحزاب الماركسية، أساسا حزب الوطد الموحد، حزب العمال، حزب القطب، وكذلك رفاقنا في الحركة القومية التونسية، ولكن عندك خيارين لتأخذ السلطة: قطيعة مسلّحة، قطيعة جماهيرية تخرج من أطر دولة القانون، أو قطيعة ديمقراطية برلمانية بالمشاركة بالانتخابات. احزاب الجبهة الشعبية بمجملها، رسميا تنبذ العنف وتنخرط في مسار لأخذ السلطة بطريقة ديمقراطية ضمن مؤسسات الدولة ومؤسسات الدستور، دستور الجمهورية الثانية، ودخلنا الانتخابات على أساس هذا الدستور. في 2014 كان عندنا كتلة تمثّل 15 نائب وبادرنا في النقاش مع رئيس الحكومة المكلّف حبيب الصيد أيّامها من أجل التحاور والنقاش حول إمكانية دخول الجبهة الشعبية للحكومة. كانت خلافات عويصة في قيادة الجبهة لأنّ كانت هناك أطراف تقيّم أنّ دخولنا للحكومة كارثي وأطراف أخرى قبلت بهذه الفكرة. توصلنا في قيادة الجبهة الشعبية في خريف 2014 الى موقف موحد: نعم يمكننا الدخول ائتلاف حكومي على شرطين، الشرط الأول عدم مشاركة النهضة في الحكومة، وتقاطعات وليست تحالفات برناماجية. سنطرح رؤيتنا وبرنامجنا ونتناقش أساسا مع نداء تونس، الذي كان عنده 86 نائب في 2014، ندرس مع بعضنا إمكانية لنجد تقاطعات برناماجية، أساسا اقتصادية واجتماعية وثقافية، في السياسة الخارجية لم يكن هناك تباينات، كانت التباينات أساسا اقتصادية واجتماعية. أنهينا المفاوضات مع حركة نداء تونس وأساسا مع محمود بن رمضان ومع سليم شاكر (الله يرحمه) وطبعا مع السيد حبيب الصيد الوزير الأول المكلف، وفي أول مباحثات قلنا من أولها أن وجودنا مشروط بعدم مشاركة النهضة في السلطة، وجاءتنا تأكيدات في الاجتماعين الأولين أن النهضة لن تشارك في الحكم وبطريقة موازية وعلنية كنّا نتناقش مع رئيس الحكومة المكلف من طرف سي الباجي قايد سبسي ومع حزب نداء تونس، الذي هو الحزب الحاكم، الذي عنده أكبر كتلة برلمانية. وأساسا مع محمود بن رمضان وسليم شاكر (الله يرحمه) وصلنا لتقاطعات ايجابية حول المديونية، حول الاقتصاد، حول القضايا الاجتماعية، حول أزمة الصناديق الاجتماعية. ولكن كل هذه النقاشات بطلت في الاجتماع الثالث، عندما قال لنا السيد حبيب الصيد أن النهضة ستكون طرفا في التشكيلة الحكومية، طرفا ذو تواجد ضئيل جدّا، سيأخذون وزارة واحدة وكتابتي دولة، نحن قلنا لهم أنّنا عندنا استعداد لنشارك على تقاطعات برناماجية ولكن هناك شرط لا نقاش فيه وهو عدم مشاركة النهضة في أي حكومة ائتلافية. السيد الباجي قايد سبسي عمل خياره من أغلبية ديمقراطية، ليست سهلة لأنّ فيها نقاشات يومية، وأغلبية عددية ب169 نائب مع النهضة، أدّت بالبلد الى الوضع الذي نحن فيه اليوم والذي تكرّس في انتخابات 2019. منظومة التوافق دمّرت أسس الديمقراطية في تونس وفرزت قوى جديدة، لم يكن بقدرتنا ان نواجهها بسبب انقطاعنا الجماهيري على الشارع التونسي.

اليوم صارت نقاشات حول المشاركة في السلطة من عدمها ولكن كانت نقاشات تعني الأفراد أكثر. أول حكومة ليوسف الشاهد، طلب من منجي الرحوي أن يكون وزيرا فيها، ولولا التدخل الحاسم لقيادة حزب الوطد لكان صديقي وأخي المنجي الرحوي وزيرا، والحمد لله انّه لم يشارك في هذه الحكومة لأنّنا رأينا اثارها.

اليوم القضية هي ليست المشاركة من عدمها في أي ائتلاف حكومي، بل هل هناك موازين قوى تسمح لك ان تشارك في الحكومة وتلتقي معها في نطاق يستجيب مع أهداف الثورة، ونحن لم نكن قادرين، لم يكن عندنا موازين القوى التي تسمح لنا بفرض موقفنا في حكومة ما، مشاركتنا في الحكومات المتتالية من 2014 إلى الآن ما كان يمكن أن يكون الاّ دورا سخيفا، دورا رمزيا بالأساس، لأن المشكلة ليست في المشاركة في الحكومة، بل بالعكس كنا لنشارك في الحكومة، ولكن نشارك في الحكومة في موازين قوى لصالح قوى الثورة. نحن من 2014 بعد انتصارنا الانتخابي في الرئاسية وفي الانتخابات التشريعية لم نعد قوة سياسية فعّالة بمعنى الالتحام والانغراس الجماهيري الذي كان يسمح لنا في أي مشكلة حكومية ان نلتجأ للشارع ونفرض قانون الشارع، وهذه المشكلة التي عشناها والتي تترجمت بطريقة فجّة ومباشرة بنتائج الانتخابات الرئاسية. حمه الهمامي الذي تحصل على ما يقارب 8% من الأصوات (2014) تحصل على 0،69% في الانتخابات الرئاسية (2019) ومنجي الرحوي الذي كان صرّح لعدد كبير من الاذاعات والتلفزات الوطنية أنه سيكون موجود في الدور الثاني تحصل على 0،8%، يعني هي هزيمة نكراء لليسار التونسي الذي هو اليوم مجبور أن يراجع نفسه سياسيا، فكريا وتنظيما. لأختم سؤالك حول المشاركة في السلطة أم لا، هذه النقاشات لم تكن بنّاءة لأنّ شروط المشاركة في السلطة، التي هي تواجد شعبي وهيكلي يسمح لك في أي لحظة أن تلتجأ إلى الشارع لتحسم الخلافات ما بينك وبين كل حلفائك لم يكن موجود.

ظهرت علامات تدهور نتائج الجبهة الشعبية منذ ضعف نتائجها في الانتخابات البلدية في 2018. كيف تعاملت الجبهة الشعبية مع هذا المعطى؟

"ناظور، زمور" كما يقال، زمور الانذار للجبهة الشعبية كان انتخابات 2018. الجبهة الشعبية دخلت انتخابات بلدية غير مهيكلة تنظيميا وجماهيريا وتقدمت بعد جهد جهيد في 120 على 317 بلدية. لولا الجهد الاستثنائي لرفيقنا حمه الهمامي، الذي انخرط بكل جهد وكل ثقل في هذه المعركة، الجبهة كانت تتواجد في 60-65 بلدية. الجبهة الشعبية ثالث قوة سياسية في البلاد، رابع كتلة برلمانية، لا تقدم في الانتخابات البلدية، التي هي انتخابات مفصلية، الاّ 120 قائمة، يعني لولا الجهد والاستثمار الخاص لحمه الهمامي على صحته، على وضعيته الشخصية، لم نكن لنتجاوز ال 70 دائرة بلدية. ودخلنا في نهاية المطاف، كنّا القوة السياسية الثالثة، لو نستثني المستقلين، وكان عندنا مجموعة مستشارين بلديين أكبر من التيار الديمقراطي مثلا ، ولكن التيار الديمقراطي لم يتقدم الاّ في قرابة 70 بلدية. في كل البلديات الذي كان فيها تواجد للجبهة الشعبية وللتيار الديمقراطي، كان التيار الديمقراطي يسبقنا. هذا الوضع الخطير طرحناه وطلبنا مراجعات وقراءة جدية لنتائج الانتخابات البلدية، لأنّها برهنت بالمكشوف الضعف الهيكلي والتنظيمي للجبهة الشعبية. الجبهة الشعبية متواجدة في كل تراب الجمهورية وليست قادرة أن تقدم في كل البلديات قائمات جبهاوية وعدد كبير من القائمات المستقلة كان فيها رفاق من الجبهة مستقلين، لأنّ لم يكن لنا القدرة الهيكلية والتنظيمية لنذهب لهذه المدن أو للريف، لهذه البلديات ونكوّن قائمات. رغم هذه الإشارة القوية حول ضعف الجبهة في الانتخابات البلدية، لم يقض مضجع الجبهة وواصلت في نفس السيرورة وكأنّ شيءا لم يكن. في نفس الفترة، الهياكل، ما تبقى من الهياكل، اندثر، وحتى

المستشارين البلديين الذين تم انتخابهم، ما عدى اجتماع واحد، تم في ظروف صعبة، لم تجلس الجبهة معهم بتاتا على عكس قوى أخرى، مثل التيار الديمقراطي، دخلت في تكوين لهذه القوة الانتخابية القريبة من الشعب، قوة ديمقراطية القرب، التي هي المستشارين البلديين.

هذا في 2018 وتمت (الانتخابات) في الربيع، في ماي، أتى الصيف ولم يحدث شيء، أتى الخريف ولم يحدث شيء، وعندما تغيب الماكينة ويغيب الهيكل التنظيمي الميداني الشعبي، بدلا عن الاستفادة يؤدّي ذلك الى إلحاق الجبهة الأذى بنفسها، وأتت الأزمة الانتحارية التي عاشتها في جانفي 2019. ونتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية هي تكملة طبيعية للأزمة التي عشناها في الانتخابات البلدية، الذي أخفتها الناس كلها وقفزت عليها، ولكن الحقيقة يمكن ان تقفز عليها يوم، يومين، ثلاثة أيام، ولكن يأتي النهار الذي تخرج فيه للشمس، وخروج الحقيقة للشمس تترجم بفضيحة الانتخابات التشريعية والرئاسية للجبهة الشعبية.

اصطف جزء من الشباب اليساري وراء انتخاب محمد عبو في الانتخابات الرئاسية وحزبه التيار الديمقراطي في الانتخابات البرلمانية. حسب رأيك ما الذي جعلهم يتخذون هذا القرار وماهي آفاق التيار الديمقراطي كأقوى كتلة معارضة في البرلمان؟؟

ثلاثة نواب للتيار الديمقراطي عطاءهم النيابي والبرلماني كان لا مقارنة فيه مع عطاء كتلة الجبهة الشعبية. مداخلات الجبهة الشعبية في البرلمان كانت مداخلات إيجابية وتهاجم منظومة الحكم الحالي وظلم منظومة الحكم الحالي ولكن على أرض الواقع لم تترجم هذه الخطابات التي كانت تتم في البرلمان على نطاق المبادرات التشريعية، هنا كان هناك قطيعة ما بين خطابات قيادات الجبهة في البرلمان وعملها الميداني والتنظيمي ليترجم في مبادرات تشريعية. أصدقاءنا في التيار الديمقراطي كان عطاءهم النيابي لا مقارنة فيه مع رفاقنا في الجبهة الشعبية.

اليوم خلافاتنا الداخلية، افتقارنا للعنصر النسائي القيادي، افتقارنا للعنصر القيادي الشبابي، جعل قطاعات هامة من جمهور الجبهة تتّجه نحو التيار الديمقراطي. على سبيل المثال، أنا في لقاء شعبي لتوزيع مناشير القطب التقيت بمجموعة من التيار الديمقراطي الذين كانوا ناصبين خيمة يوزّعون المناشير مثلنا نحن، نحن كنّا 4 أو 5 رفاق ورفيقات وهما كانوا 11 رفيق، على 11 رفيق ورفيقة من التيار الديمقراطي 7 منهم كانوا في الجبهة الشعبية، ورفاقي أعرفهم وحيينا بعضنا. هذه الصورة تلخص إشكالية الجبهة، التي لم تسطتع توفّير أطر تنظيمية هيكلية ميدانية لقطاعات هامة من الشباب من الجماهير التونسية الذين وجدوا أنفسهم مجبرين أن ينخرطوا في حزب من أحزاب الجبهة والّا كانوا خارج التيار، خارج فضاء الجبهة الشعبية، وأغلبيتهم كانوا مستقلين غير حزبيين في الجبهة، كانوا في كتلة المستقلين. الحل الذي وجدوه هو انهم اقتربوا وانخرطوا في التيار الديمقراطي، واليسار التونسي إذا واصل على نفس الوتيرة وعلى نفس المنوال في قطيعة مع جماهيره سيفسح مجالا كبيرا للتيار الديمقراطي ليكون القوة الاولى للمعارضة الديمقراطية في البلاد.

نحن نحيّ ما وصل له التيار الديمقراطي بكتلة فيها 22 نائب ونائبة ونحيّ شجاعة محمد عبّو في المناظرات عندما دافع بشراسة على رفضهم للإعدام ودافع على التمسك بمقترح الميراث الديمقراطي، يعني حصّة المرأة تكون متكافئة مع حصة الرجل، وهذا يعني أن وقت إلّي فمّا خدمة، وقت قوى سياسية تخدم على روحها وتحترم هياكلها وتكوّن منخرطيها وقياداتها، وهذا كلّه لم يكن موجودا في الجبهة. التيار الديمقراطي كان محظوظا بجبهة شعبية غير منتظمة، غير مهيكلة وفي قطيعة مع أهم جمهور، الذي هو جمهور الشباب. إذا

من المراجعات التي يجب أن يقوم بها اليسار التونسي هو أن يستخلص كل الدروس من تجربة الجبهة الشعبية ومن أزمة الجبهة الشعبية وكذلك يستخلص الدروس من نجاح التيار الديمقراطي.

هل تعتبر ان هناك امكانية عمل مشترك بين قوى يسارية وقوى محافظة أكثر ولكنها مازالت تؤمن بضرورة مواصلة المسار الثوري على حد سواء؟ وهل ظهرت بداية مثل هذا العمل في الحملة التطوعية المساندة للفائز في الانتخابات الرئاسية قيس سعيّد؟

اليوم نحن لسنا، وهذا تقييمنا في حزب القطب، في مرحلة التفكير في تحالفات، اليوم نحن في مرحلة مراجعة وضع تنظيمي سياسي هيكلي أدّى لهذه الكارثة. عندنا مبادرة اسمها "هيّا نفركو الرمّانة" لنفهم لماذا وكيف وصلنا الى هذا الوضع المخزي، بأتم معنى الكلمة. عندما نفهم كيف و لماذا وصلنا لهذا الوضع الكارثي، سنفكّر في بناء بدائل سياسية تنظيمية هيكلية.

الذي يعنينا اليوم هو مراجعة أنفسنا ليعود لليسار دور في بناء البديل الجدّي للحكم في تونس. اليوم الوضع الذي موجود فيه اليسار لا يسمح له أن يطرح نفسه كبديل وحداني للسلطة. نحن اليوم لسنا بصدد التفكير في تحالفات ولكن عندنا إجبارية لنفكر في تقاطعات مع قوى ليست من قوى اليسار، في قضايا المديونية، في قضايا السيادة الوطنية، في قضايا علوية القانون، في قضايا محاربة الفساد، كل القوى التي تلتقي، مهما كانت روادفها، نحن سنلتقي معها. نحن اليوم في مسار مراجعات نقدية جوهرية ومعمقة وفي مسار العمل على تقاطعات وليس تحالفات في قضايا ما تتماشى مع فكرنا وتوجهاتنا السياسية الاستراتيجية. ولكن اليوم التقاطعات موجودة ويجب أن نبني فيها مع بعضنا، لأن جبل الآفاق والآمال الذي فتحها اليوم قيس سعيّد في قطاعات هامة من الشباب، في هذا الصدد نحيّيه، أشياء ملموسة في انتصار قيس سعيّد. قيس سعيّد رجّع للشأن العام وللمسار الديمقراطي والانتخابي قطاعات هامة من الشباب الذي كان عازف عن الانتخابات. يعني عندما نرى 49% في الانتخابات الرئاسية (في الدور الأول)، تنزل النسبة إلى أقل من 40% في التشريعية، وترجع تفوت 49% وتوصل 57% (في الدور الثاني)، ورأينا التظاهرة يوم 13 أكتوبر، التواجد الشعبي في شارع الحبيب بورقيبة وأساسا التواجد الشبابي. يعني اليوم الشعارات المرفوعة شعارات تهم بالأساس مستقبل الشباب، وهذا إيجابي. هناك غموض، ولكن يمكن أن نتقاطع مع قوى محافظة في مجالات ما. اليوم لو القوى هذه، المحافظة اجتماعيا، المحافظة في الحريات الفردية، المحافظة في قضايا احترام حقوق الاقليات، المحافظة في نظرتها للمرأة ودفاعها على منظومة ميراث لاديمقراطية، يمكن أن نتقاطع معها في مسائل أخرى، كرامة وطنية، سيادة وطنية، الحرب على أليكا، الحرب على الفساد، السلطة المحليّة في خضم احترام الدستور ومؤسساته، حق مراجعة أي منتخب في نصف عهدته لو أقرّ عدد ما من منتخبيه انّه لم يقم بواجبه وتخلّى على وعوده الانتخابية. يمكن أن نجد تقاطعات بما يضمن سيرورة المسار الديمقراطي من جهة، وإمكانية بناء يسار ديمقراطي بديل قادر يطرح نفسه كبديل للسلطة. أي تقاطع مع القوى المحافظة الذي سيكون جرّار تدهور اليسار كفكر مستقبلي لن نتعامل معه، يعني سنتقاطع معهم في قضايا واضحة ملموسة برنامجية.

ماهي الاستراتجيات وآفاق اليسار التونسي في المستقبل وكيف يمكن الخروج من أزمته الحالية؟

أزمة اليسار هي أزمة خانقة وأكبر أزمة عاشها اليسار في تاريخه المعاصر. انتخابات 2019 موضوعيا كانت لليسار. لماذا كانت لليسار؟ أزمة اقتصادية خانقة، لا يمكنك ان تتصوّرها، لا أحد كان يتصوّر أن أزمة تدهور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية لتكون في هذا المستوى. أزمة سياسية، قوى اليمين المحافظ دينيا وقوى

الاسلام السياسي، قوى اليمين الحداثية منقسمة ومتصارعة على السلطة وليست قادرة على أن توحد مرشحيها. أزمة اخلاقية، أزمة أمنية، أزمة ثقافية، يعني كل المكونات الموضوعية التي تجعل قطاعات هامة من الشعب التونسي تصوّت لليسار كانت موجودة، وأساسا رفض المنظومة، وتصويت معادي للمنظومة. اليسار مع كل العوامل الموضوعية وموجة تصويت ضد المنظومة، لم يتمكن من دخول أكثر من نائب في البرلمان ولم يتمكن من تجاوز 1،5% في الانتخابات الرئاسية ما بين مرشحيه الاثنين للجبهة الشعبية. الأزمة أزمة خانقة وأزمة هيكلية، ليست أزمة عابرة.

آن الأوان أن نفكر، نفهم، كيف، نتّصل بالناس الذين كانوا نسبيّا وراء صعود قيس سعيّد، لأنّ منهم تيارات يسارية، تيارات تحوّل اجتماعي، يمكن تعتبر نفسها ليست يسارا ولكن هي في برنامجها يسارية، تقدمية وقوى تحوّل اجتماعي. يجب أن نخرج من منظومتنا ومن فكرة أننا على حق وأن الذي يخالفنا مخطئ ونتحاور مع كل هذه التيارات ونعيد الخلطة من جديد لنبني يسار ديمقراطي بديل راديكالي ولكن طامح بنفسه كبديل للسلطة، وبديل جدّي للسلطة. والمعركة ليست هينة وليست ساهة أبدا، لأنها عملية تغيير أسس أحزاب عندها 30-35-40 سنة تشتغل في الساحة السياسية وهي قوى اليسار. ولكن هذه القوى تجاوزها التاريخ، ولا تعني الشباب بالأساس ولكن هذه قوى يجب أن يكون لديها دور في المعركة القادمة على شرط ان تراجع مواقفها وتقبل بالهزيمة، ونحن كماركسيين، نعتبر الجدلية أساس العمل والتناقض أساس العمل السياسي، وفي الهزيمة جوانب إيجابية، ويجب أن نبدأ في البناء من جديد بعد ما نفهم ما الذي حصل. لنبني من جديد أول شيء يجب أن تتقلص القطيعة بين قيادات الأحزاب اليسارية والشباب، في أسرع وقت ممكن، يجب إعطاء دور أكبر بكثير في أحزاب اليسار الجديدة للقطاعات النسائية التي هي غير موجودة في قيادة احزابنا، يجب أن تكون الأقليات موجودة في قيادة أحزابنا وفي الوجوه الاعلامية لأحزابنا، يجب أن نتهيكل، نتهيكل بطريقة ديمقراطية، إذ لا يمكن أن تكون تطالب بالديمقراطية وممارستها في المجتمع وحزبك لا يكون حزب ديمقراطي. نحن لنا القناعة اليوم ونحن نعتبر أنفسنا، في شخصي وفي عدد كبير من رفاقي أن الفكر الماركسي هو فكر أساسي في تركيبتنا السياسية والايديولوجية، لنا روادف أخرى مهمة ولكن الفكر الماركسي هو فكر مهيكل للحزب في منظومته الفكرية، ولكن اليوم لنا القناعة ان المركزية الديمقراطية كأداة لإدارة الحياة الديمقراطية في الحزب باتت فاشلة ومفلسة، وهذه المراجعات يجب أن نقوم بها بكل جرأة، بكل شجاعة، لأننا نتحدث على إعادة بناء يسار، أو بقاء يسار لن يصل للسلطة لمدة حياته كلها. نحن اليوم عندنا مهمة وعندنا رسالة، هي رسالة الوصول للسلطة من أجل بناء مشروع ديمقراطي وطني، مشروع تحوّل إجتماعي لصالح الكادحين والكادحات، لا يمكن أن تبني مشروع مثل هذا في قطيعة مع الليبرالية ومع الرأسمالية، إذا انت نفسك لم تستخلص الدروس من الفشل الذريع الذي عشناه بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية.